

ليبيا تغرق في الفوضى

يبدو تجرّح ليبيا المستمر منذ سقوط نظام القذافي كسيرورة حتمية تتخللها مراحل من التنازع العنيف لهذا التفجر. وقد تسبب القتال بين الميليشيات المتنافسة للسيطرة على مطار العاصمة الرئيسي في دفع آخر البعثات الدبلوماسية إلى مغادرة البلاد على عجل. لم تتبق سلطة مركزية في ليبيا، وحالة الفوضى العمّمة وبالغة العنف بين الجماعات المتناحرة في الداخل ترشح البلاد للتحوّل الى مركز لعدم الاستقرار الإقليمي. وتتميّز المرحلة الحالية من الأزمة بنشوء قواعد ميدانية مناطقية تتمفصل حول انتماءات قبلية وعشائرية، هي أحياناً انتماءاتٌ جهادية أيضاً. ولا تستهدف الميليشيات المتقاتلة الاستيلاء على السلطة المركزية كما في كل عملية سياسية، وإنما الإستحواذ على بنى تحتية يمكنها أن تتولّى «تأمينها» نظير مقابل مالي، هذا بالإضافة إلى هدف إثبات وجودها كأطراف سياسية فاعلة. لقد تحوّل التمردون و«الثوار» إلى أعضاء ميليشيات لا يدينون بالولاء لغير زعماء محليين، قبليين أو دينيين أو الاثنين معاً. كذا، أصبح التحكّم في الموانئ والمطارات وحقول النفط ومواقع تصديره.. محل مجاهبات دامية قضى فيها عشرات المدنيين.

لا غالب ولا مغلوب

لقد بدأ تكوّن هذه الإقطاعات الميليشياتية حال إنشاء المجلس الوطني الانتقالي. ويُذكر أن رئيسه مصطفى عبد الجليل أولى مهمة الإشراف على مطار معتيقة وقاعدة طرابلس البحرية إلى لواء الزعيم الجهادي السابق عبد الكريم بلحاج. ويومج «اقتسام التركة» هذا، رأينا ميليشيات ميدنتي الزنتان ومصراتة – قبل أن تتناصبا «العداء» - تتحوليان مسؤوليّة مطار طرابلس الثاني ومقار الوزارات ومراكز إدارية أخرى، فضلا عن تكثات لقوات الجيش والشرطة التي تتشرذمت أيضا لتشرذم. وقد صمدت حتى 2013 هذه التسوية الهشة بين الأزم المدججة بالسلاح على الرغم من وقوع مناوشات متكررة بينها. أما خلال هذا الصيف، فتحوّلت المجاهبات المتواترة بين المجموعة المسلحة إلى نزاع مفتوح: تلك التي يقودها عبد الكريم بلحاج (والمتحالفة مع قوة «درع ليبيا» العائنة لدينة مصراتة) من جهة، ولواءي «القققاع» و«السويق» لدينة الزنتان من جهة أخرى. ولم يسفر هذا الصراع الذي لا غالب فيه ولا مغلوب إلا عن هدنة هشة، تخللها انفراط عقد تحالف عبد الكريم بلحاج وميليشيا الزنتان التي حاولت افتتاح قاعدة طرابلس البحرية من أيدي قواته. ولم تتورع هذه الميليشيا عن إطلاق النار على متظاهرين عزّل حين طالبوا برحيل العصابات المسلحة من العاصمة الليبية (واسفرت تظاهراتهم بالفعل عن تسريع انسحابها إلى أطراف المدينة).

وفي أيار/ مايو الماضي، أصبحت التسوية المؤقتة بين مختلف الفرقاء المسلحين في خير كان، إثر الهجوم الذي شنته في بنغازي على المجموعات الإسلامية – وبخاصة منها «انصار الشريعة» – قوات الجنرال خليفة حفتر، وهو ضابط انشق عن نظام القذافي ومدعوم أميركيا، وعلى الرغم مما يبدو من تباين سياسي شديد بين شرق البلاد وغربها، تدور رحى تناحر الميليشيات في كلتا المنطقتين في الوقت ذاته، ما قد يكون نذيراً بانقسام ليبيا إلى قسمين: إقليم طرابلس (الغربي) وإقليم برقة (الشرقي)، وييسر انقسام ليبيا انفراس مجموعات جهادية – طردها الجيش الفرنسي من شمال مالي – في التراب الليبي، حيث تعقد أخلاقاً متينة مع أطراف محلية وتحظى بنقاط ارتكاز فاعلة لدى شبكات التحريض الإقليمية.

التدخل العسكري

يثير هذا الوضع بالطبع قلق البلدان المجاورة، كتونس المنشغلة بتوافده اللاجئين الفارين من ساحات المعارك إلى أراضيها، ومصر

17 | 1

أسست البنوك العالية فروعاً تتعامل وفق القواعد الإسلامية، ابتغاءً لكسب رساميل طائفة. ولكن التجربة الأصلية تفلتت من النقد، وشيّست وولدت «إسلاميوية». وعن تعريف حرية الرأي في السعودية!

2

غزة: كيف بنينا غابة الإسمنت؟ نص تأسيسي. وعن إعدام العملاء في فلسطين، ومؤخراً في غزة: المقاومة كدولة، والأسئلة في هذا الصدد قاسية ومتشابكة، وإنما لا بد من إثارتها.

3

صعدة ثم عمران كاستمرار لحروب «السيد» و«الشيخ» في اليمن: السياق . وحكايا من فلسطين في «بالف كلمة» تروي بالصورة قصة المسيحيين الذين بقوا هناك

4



دجلاء الفيتوري – ليبيا

الكثيرون بأن النظام الجزائري لن يجني أبة فائدة سياسية تُذكر من تنفيذ مهام قدرة لمصلحة حلف الناتو. بالمقابل، بمقدوره أن يلعب دور وسيط سياسي بين الفرقاء الليبيين، مستغلا علاقاته داخل المجتمع الليبي التي ترجع إلى فترة حرب التحرير (أول مركز عملياتي لخابرات جبهة التحرير أنشئ في طرابلس) والتي تشمل، بطبيعة الحال، علاقات مع كوادز في نظام القذافي البائد.

وعدا العمليات النوعية التي تُنفذ ضد المجموعات الجهادية العابرة للحدود، يبدو جليا أن لا عزم للجزائر في الظرف الحالي على التدخل في ليبيا. إن الحرب الأهلية الليبية مسألة داخلية ينبغي أن تُحل سياسياً لتجنب تمزق أوصال هذا البلد وسقوطه تحت سيطرة مجموعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويُنتظر إلى هذا الاحتمال بعين الجدة، إذ تنفيذ أخبارٍ مؤكدة

الغريزة تسيطر: المعدة تهزم الكبد

وبطلها، يحصل على ما يريد، يفادر ويقضي النهار متكئا على جدران الزققة، في المساء يعود للبيت لاعتناء بمعدته، يأكل وجبات مجانية، فهو غالبا أصغر إخوته وتعلمه إله جيدا، وهو أذكى من الجميع وكل ما تفعله العائلة بالنسبة له تحاريف، ينام في البيت ولا يكلم ساكنيه، في العاشرة ليلا يحتاج نقودا أكثر، لديه أصدقاء يخرجون ليا فقط، وقد تستلف الأث من الجيران من أجل قلذة كبدها.. يعود بعد منتصف الليل أو في الفجر وقد ملأ معدته خمرًا، فينام نوما عميقا. هذه سيرة البطل وهذا برنامجه اليومي.

لقد زبي البطل الأذكر المدلل على أن يفعل ما يريد، وهذه هي الحرية بالنسبة له. وحين كبر لم يتمكن والده من تعليمه فعل ما يجب، لذا لم ينتقل من حرية الفوضى إلى حرية الضروفة، الإلتزام بالضرورة والقانون إراديا سلوك غريب عن وعيه، وقد همت كل العائلة، إلا الأم، أن البطل هو حالة فشل رهيب ميؤوس منه، حتى أنها استنتجت أن بطلها لو تزوج لتعقل. بينما القاعدة أن التعقل سابق على الزواج.

المهم أن الأم ذهبت تخطف له شابة جميلة، فسألا والد العروس:

ماذا يفعل أبك؟

لديه شقيق يعمل في فرنسا.

هكذا أجابت الأم بنبرة صادقة، فاجح أعمى.

وبالنظر لحجم البطالة، فإن في كل عائلة شخص لا يعمل وبطالب الآخرين (وخاصة أمه) بالنقد والاكل ويملئ شروطه، ويسمى «شمارك»، العائلة، وفي بعض الأسر اليسورة توجد بنت «شماركة»، السادسة والعشرين، تطلف عليها أمها وتتنتظر أن يرزقا الله ابن الحلال. المشكل أن أبناء الحلال يتزوجون بنات في سن الثامنة عشر. والباقي أولاد حرام يكذبون على أبنتها لدة أسبوعين ثم يخفون... هكذا تمضي أيام شمارك العائلة طاللا الأم تملك موارد، وينجح الأمر حين يكون الأب قد مات أو ترك البيت، أما حين تنفذ موارد الأم تفرغ معدة البطل ويبدأ التعديد والعنف اللفظي والبدني. وفي حالات كثيرة وصل الخبر للصحف:

في نيسان/أبريل 2014، اعتقلت عناصر الشرطة بمنطقة عين السبع بالدار البيضاء شابا يبلغ من العمر 22 سنة قتل أمه. قدمت شكاية ضد التعم بتهمة الشرب والجرح في حق أحد أقاربه، غير أن تدخل والدته انتهى بالتراجع عن الشكاية وسحبها، فأفرجت عنه الشرطة، ثم قتل أمه.

ضرب شاب والده، في المحكمة طلب القاضي من الأب أن يصدر حكما، فعمل، ففضضت الأم، الهم تضحى، ففي حالة عنف في أيار/مايو 2014، حكمت الصحف أن أما اقترضت ميلمًا لإستكمال بناء فرن ليشغله بطلها لكنها عجزت عن تأدية الدينون... فصار البطل السليبي يطالب والده بالدفع، رفض الأب الدفع ففسد له البطل ثلثي صلوات قاتلة ثم انتحر شقفا.

وفي آب الجاري نشر خير اعتداء شخص في عقده الثالث على والديه وشقيقته، متمسبا لهم بجروح بالغة، ونزيف داخلي... بعد أيام عثر عليه منتحرا.

الانتحار هو الحل، الانتحار هو ثمن غسل العار.

يوما تنشر الجرائد الغربية أخبار عنف أو قتل ضد الأصول. عند البحث في غوغل عن «شباب يقتل والده في المغرب» وشباب يقتل والدته في المغرب»، فإن نتائج قتل الأب أكثر، هذا يتناسب فرضيات سيمفونذ فرويد، من معاناة حالات العنف ضد الأصول لدى الجيران وفي العائلة أفرض أن ما يصل للجرائد هو واحد في المئة مما يجري. لنحرب الانفصال عن الموضوع وننامله ببرودة: حسابيا، إذا قتل عشرة آباء من عشرة ملايين فهدا قليل جدا، حسابيا هامشي، لكنه فضيحة أخلاقية.

بعد الرصد والوصف تنتقل للتفسير: سوسيوولوجيا يعاني البطل من هوس الشراء، والإنفاق، وهو أنيق جدا، ووالده وأمه تكاد تستول، يسكر بالليل وينام بالنهار، يستخدم الخدرات ثم حبوب العلهوسة، وهي أرخص. وقد يصنع خمره بنفسه وفيه نسبة 90 في المئة كحول.

في هذا الصيف، زرت جدتي عدة مرات ووقفت على حالات كثيرة، تحدثنا طويلا ولاحظت أن الموضوع الرئيسي الذي تكرر هو علاقة الآباء بأولادهم، لقد ساءت هذه العلاقة بشكل غير مسبق. الوقائع بلا حصر: عنف يومي مضممر، نفسي، توبيخ، تهديد...

الحل؟ يقدم الوالدان ما لديهم لتجنب التعرض للعنف «يشترتون عمرهم»، قالت جدتي. لا يقل العنف داخل الأسرة عن العنف في الشارع. العنف الأسري أكثر كثافة وديمومة بل أعتبر عنف الشارع نتجة للعنف المنزلي.

خمنت جدتي: لم يعد الكبد يعمل.

وما الذي يعمل؟ المعدة وحدها تعمل. وترمز المعدة للجشع. إنها الغريزة تسيطر، وقد عبرت الثقافة الشعبية عن هذا. يوجد وعي شقي يعتبر الأبناء مصدر متاعب، ما كان زينة الحياة الدنيا صار بشاعتها ومزارتها. يردد السابقون جملا فيها الكثير من الإيحاء بسبب كثرة استخدامها، مثلا «لولا الغيرة لو ولدت القارة...» حتى الحمارة البليدة فهمت وقالت: «منذ أن ولدت جحشي لم أشرب مائي صافيا ولم أكل علفي كافيا». وقد عرفت في عائلتي عجزز أدله إبنه الأصغر. ضربه في بيته، كان الرجل يعزى نفسه ويردد «كل دار فيها حمار». وحين تعب العجزز وصارت حياته مهددة، رحل للعيش في فرنسا عند ابنه الأكبر ليبتعد من ابنه الحمار... ليس بإمكان كل الآباء الفرار. إلى أين؟

ينجب الناس الأطفال كي لا يموتوا وحيدين. لكن النتائج لا تطابق التوقعات. أنت كيف ستكون شيخوختك مع أولادك؟ كم من مرة تعاملت بقسوة مع والديك؟ قارني العزيز، احسب قبل أن تُنجب.

محمد بنعزیز

كاتب وسينمائي من المغرب

الفجوة

بين الواقع القائم وبين وعيه العام فجوة هائلة، هي أخطر ما في الأمر. وكمثال غير حصري أبدا كارثة داعش. يجري التعامل مع هذا التخنظيم/الظاهرة كما لو أنه هبط علينا من كوكب بعيد، مثل مخلوقات فضائية جبارة وقاسية. ولكن، سواء أثار الرعب (على الأغلب)، أو الأفتتان (وهو قائم، لا يمكن إنكاره له ألف سبب)، فسياق داعش قابل للفهم، بل للتوقع، وهو اعتمل إلى أن وصل لاقتحام الموصل والتوسع في نينوى وتهديد اربيل وقبلها السيطرة على الرقة، واحتلال مطار الطبقة العسكري قبل أيام. هذا المرض الذي يُفترض أنه «لا يصيب إلا الآخرين» قد دنا من الجميع. تُنسى كل المقدمات وتهمل المعطيات ويعتد بالحضلة، بلحظوية مخرية للدهشة. وكان من اجتمعوا مطلع الأسبوع الجاري في الرياض لمعالجة هذا «الإرهاب» أبرياء.

بالطبع، هم لم يخترعوا داعش، وكانت السلطات الظاهرة، ولكنّ كل منهم تعامل معها من قبل أن تصبح «نيو.قاعدة»، توظيفا لها في أغراض تكتيكية أو صراعية جلية. ثم، والأهم، أن داعش وأمثاله ولد ونما على أرضية الفساد الربع القائم، والعجز عن أي إنجاز، والتخلي عن المجتمعات وإهمالها واحتقارها، وتسليط أميركا وإسرائيل عليها...

وتفاهة القوى «البدلية». وكانت السلطات المهيمنة، السياسية و/أو الدينية، كررت ابتداءً ما يقوله داعش اليوم ويعقده، واعتبرته الحقيقة المطلقة، وفرضته. وعندما «خانت» قولها استعاده داعش بجد وفعالية! وأما «أعداء» داعش في العسكر الذهبي المقابل، فيتعيشون على مقولات مشابهة... والفوارق تفاصيل.

لأنها هرّت البنى السلطوية القائمة وكشفت إمكان التغيير، تسببت الثورات التي قامت منذ نيف وثلاث سنوات بتعرية ذلك النسيج المتهتك الذي كان «يسترنا»، السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري والثقافي والقيمي، تماما كما تنهار خرق بالية ما أن تحُرّك من مكانها وتعرض للشمس والهواء.

الورطة كبيرة، وجودية، غير قابلة للتوقيع ولا للرتق، ولا يمكن مقاربتها بجزئية (كما هو جار)، ولا بالنكايات المتبادلة أو بالإبتزاز. ولا يمكن لأي جهة قائمة، وبالأخص منها تلك السلطوية على امتداد المنطقة بأكلها، أن تأمل بالاستفادة منها في أغراض ذاتية. فكل ذلك يؤدي إلى مزيد من الفداحة. ولن تخفي الورطة بالضربات العسكرية، والأدلة على ذلك بيّنة من أفغانستان إلى سوريا. هو أوان الإصطدام بالمهمة الشاملة الموجهة قد حان، وإن كانت قواه لا تبدو جاهزة. وإنما لعل الإعلان عن الضرورة، وعن طبيعتها يساهم في نسيء.

نهلة الشهال

الروائي والتشكيلي المغربي ماحي بدنين

3 في المئة هي نسبة الارتفاع المتوقعة لإيرادات موسم الحج هذه السنة لتصل إلى 32 مليار ريال (حوالي 8.5 مليار دولار)، بحسب دراسة أصدرتها الغرفة التجارية في مدينة مكة والتي اعتمدت في التقديرات على عدد الحجاج ومتوسط إنفاق الفرد.

غزة... كيف بنينا «غابة الاسمنت»؟



(من الانترنت)

ينهال طنٌ من المتفجرات من الجو على بيت هنا أو حي هناك، فينبعث من لهيبه الحارق شيطان هائل من الرماد ليلتلع المدينة بأسرها... رمادٌ يبتلع رماد. غزّة رمادية، وهذا أمرٌ لا علاقة له بالدُوق أو بالحسن الجمالي الكئيب، بل إنّه مرتبط على نحوٍ لا ينفصم بسردية المكان الاجتماعية، وبشكل خاص، بعلاقة أهل الغربية المرتبِكة مع «الاسمنت». يكفي أن تحتل مكانا عاليا يشرف على المدينة، لتكتشف أنّ هذا الحيزَ قد تشكل مدفوعا برغبة عامضة في البقاء الأبدي، وأنّ هذه الرغبة تحالبت على كل ما أمكنها من العوائق الالهية والذنيوية لتُوجد، وأنّها من فرط أصالتها كسرت بضراوة كثيرا من قواعد الهندسة وال عمران.

في مواجهة الخسارات الدوية التي طالت الفلسطينيين في غزّة، والتي قوّضت أي إمكانية لعيش هادئ ومستقر وخال من المنغصات، أصبح الاستمرار في الاسمنت حائط الصد الأخير للمدينة التي تُدير ظهرها للأبيض المتوسط وتُريد أن تتخذى كل شيء لتستمر. كل أولئك العمال الذين أجبرتهم ظروف عيشهم اليائسة على العمل في إسرائيل، وأولئك الذين اغتربوا في المنافي البعيدة للعمل، كل الموظفين والأطباء والفلاحين والحرفيين والعلمين كانوا يكدّون وفي قلوبهم نداء مُتحمّس: نريد أن نبني منزلا. في وعي هؤلاء، البيت هو رأس المال الذي لا يكتمل ولا يجب أن يكتمل. تُشيد البيوت على أمل أن يُضاف لها المزيد والمزيد من الغرف والطوابق في المستقبل.

وفي غزّة وحدها ربما، حين يُقرّز الناس أن يبنيوا منزلا فإنهم يصبّون في قواعده الأساسية كميةً من الاسمنت تكفي لتعمير بضعة منازل في مدن الشرق المجاورة. البيت

رامي خريس

باحث اقتصادي من فلسطين

إعدام العملاء في غزّة: المقاومة كدولة

على سبيل المثال لا الحصر: التركيز بشدّة على الإسقاط بواسطة الجنس من دون غيره مع نمو حركات المقاومة الإسلامية.

هزيمة 1967: الفترة الذهبية!

خضع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزّة بعد العام 1967 للحكم العسكري الإسرائيلي الذي قبض على كل مفاصل حياة الفلسطيني. وعلى الرغم من «ضمّ» المناطق، فإن السبب / الفارق الوحيد الذي حال دون أن تصبح رام الله وغزّة من «مدن إسرائيل»، أن الحكومة الإسرائيلية قررت الامتناع عن فرض المواطنة على اهالي الضفة وغزّة كما فعلت مع فلسطيني الداخل، وذلك من منطلق الخشية الديموغرافية بالأساس، لكن أيضاً لعدم تقيد النشاط الأمني لإسرائيل في هذه المناطق بالمنظومة القانونية المدنية. غير ذلك، كانت الضفة الغربية وقطاع غزّة تحت سيطرة إسرائيلية كاملة نتجت عنها إمكانية واسعة لتجنيد العملاء. «الفترة الذهبية»، كما تسميها قيادات استخباريّة إسرائيلية سابقة.

منذ هزيمة 1967 وحتى الانتفاضة الأولى في العام 1987، لم يقتصر دور العملاء أبداً على ما نعرفه اليوم من عمل استخبارتي سرّي. كانت الحالة أوسع من ذلك بكثير، والإختلاف الأهم فيها كان اشتغال جزء من هؤلاء بالعلن. وإن كُنّا اليوم نتحدّث عن إسقاط شبّان وشابات فلسطينيين في أيدي الخابرات الإسرائيلية، وعن ابتزاز أو استغلال لظروف حياتيّة صعبة من أجل تجنيدهم لجهاز «الشباب»، الاستخباري الإسرائيليّ النشيط في الداخل، وفي الضفة وغزّة، فإن سنوات ما بعد الهزيمة شهدت مبادرة للانضمام لهذا الجهاز من قبل فلسطينيين من أجل الوصول إلى نفوذ وسلطة وقوة، بينما تسيطر إسرائيل على كل جوانب الحياة، هذا بالإضافة إلى كون العلاقة مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كانت مصدر ربح يدر على العملاء أموالاً طائلة، ليس من قبل الجهاز، بل نتيجة التجارة بالخدمات التي يستطيع العميل توفيرها لمن يحتاجها.

كان هذا بالأساس عمل من يسمّون بالوسطاء، باعوا للناس تصريح السفر إلى الأردن في العام 1993 مثلاً بمبلغ 300 دولار أمريكي، رخصة بناء في منطقة سكنية بألف دولار، وألفي دولار في منطقة غير سكنية (كانّ الإسرائيلي قلق على معمار البلد)، أما تصريح للمّ شمل العائلات الفلسطينية فكان يكلف حتى 10 آلاف دولار.

هؤلاء الوسطاء هم نوع من العملاء المعروفين للجميع، الذين تربطهم علاقة بالإسرائيليين ويموظفي مؤسسات الإدارة المدنية (عبر مسؤوليهم في الخابرات) بشكل علني، والوسطاء يفضّون إلى أنواع أخرى من التناولين، غير العملاء الاستخباراتيين السريين، مثل المراسرة الذين تركّز عملهم على بيع الأراضى العربية للمؤسسات الحكومية الإسرائيلية، أو قبل التكيّة للمنظمة العبودية أو حتى لأفراد يهود، وكذلك «العصافير»، وهم العملاء في السجون الذين تركز مهامهم على استنطاق المعتقلين أثناء فترة التحقيق وانتزاع الاعترافات منهم...

وأيضاً هناك من حسم الموقف منهم باعتبارهم عملاء بعد اشتعال الانتفاضة الأولى وإعلان المطلب الشعبي لفظ كل المؤسسات الإسرائيلية والاستقالة منها، في حينه، كل من رفض الاستقالة من موظفين فلسطينيين في الإدارة المدنية الإسرائيلية، كموظفي المجلس القرويّ العينة من قبل الحاكم العسكري، ورجال الشرطة، اعتبرهم المجتمع الفلسطيني عملاء. يُضاف إليهم العملاء من القيادة التقليديّة القبلية (المختير) وتسييس العمالة في أواخر السبعينيات عبر تأسيس «روابط القرى» كجسم سياسيّ مناهض لمنظمة التحرير.

الانتفاضة الأولى وانحيار السيادة

شكّلت بداية الانتفاضة الأولى مرحلة مفصلية في ما يتعلق بملاحقة العملاء وإعدامهم، سجلت أحداثها في أذهان جيل كامل عاصرها بالشعارات السياسيّة وبالأغنية الثوريّة التي ظهرت حينها، وبعضها سجلّ تفاصيل الإعدامات، مثل قصة إعدام جاسوس إسرائيلي اسمه محمد العابد في بلدة قباطية شمال الضفة عام 1988 وتعليقه لأيام على عمود كهرباء، منذ العام 1987 وحتى نهاية 1993، أي سنوات الانتفاضة الأولى، قُتل في الضفة وغزّة 942 فلسطينياً بتهمة العمالة. وبحسب المصادر الإسرائيلية، فإن 40 في المئة منهم فقط كان لهم علاقة بمؤسسات إسرائيلية. لوجه المقارنة، نذكر أن عدد شهداء الانتفاضة الأولى الذين قتلتهم إسرائيل كان 1300 شهيد، بالمقابل، ولوجه المقارنة أيضاً، ارتقى بالانتفاضة الثانية أكثر من 4 آلاف شهيد، بينما يُقدّر عدد من قتلوا على خلفية اتعاهم مع العمالة بين 200 و400 قتييل... وذلك رغم تسليح الانتفاضة الثانية، وتطور العمل الأمني بحفهموه العسكري، وزيادة دور العملاء فيما يتعلق بالإغتيالات. إن حاولنا الإشارة إلى سببين أساسيين لتقليص هذا العدد، نجد انتقال الإدارة المدنيّة ليد سلطة أوسلو خلال التسعينيات، مما قلص الارتباط المباشر بالإسرائيلي وقلص إلى حد كبير، بناءً على ما أنتجته الانتفاضة الثانية، ظاهرة العملاء العلنيين، وقامت أجهزة الأمن الإسرائيلية بالتركيز على العملاء الاستخباراتيين السريين المخترطين بالعمل التنظيمي والعسكري السري أكثر منه بالحياة الاجتماعية والنضال الشعبي. أما السبب الآخر، فالغياب شبه التام لكل ما هو خارج الهرمية الفضائيّة القائمة.

السئلة المطروحة، وما وراءها

التاريخ الفلسطيني يوسع أن يقدّم دروساً في أهمية الحذر الشديد في ملف العملاء وأعدامهم: تاريخ الإغتيالات المتبادلة تحت تهم العمالة إبان الثورة الفلسطينية الكبرى، وتاريخ الإعدامات المتبادلة بين الفصائل بتهم العمالة مع نهاية الانتفاضة الأولى، والتي غطت كذلك عشرات جرائم قتل لنساء تحت الأعداء الذكوريّ التّنن «الحفاظ على

النسيج الاجتماعي»، وصراعات حملاتية وغيرها، وبعضها تمّ حتى بأيدي إسرائيلية، حيث نفذت وحدات «المستعربين» الإسرائيلية نهاية الثمانينيات عمليات اغتيال بحق فلسطينيين ظهرت وكأنها إعدام عملاء. بعض القيادات الفلسطينية اعترفت لاحقاً أنهم لم يكونوا على دراية بظاهرة المستعربين إطلاقاً.

في النقاش المحتدم حول إعدام العملاء اليوم من غزّة، يغيب السؤال عن مهنية المحاكم الثورية التي أصدرت القرار. بل إن معظم الجهات المعادية لحماس تجاهلت كلياً صدور قرار من القضاء الثوري بإعدام 18 عميلاً. لكن ما يظهر بجديّة في النقاش هو الخلاف بين من يطالب بالمحاكمة العادلة للعملاء من منطلقات القانون الدولي (الحاف)، وبين من يطالب بإعطاء المقاومة (باعتبارها سيادة قائمة في غزّة) شرعية قانونيّة لتحقيق العدالة بحق من شاركوا بقتل المئات.

وجذّر هذا الخلاف، لو بحثنا، نجده في عقود طويلة اجتهدت خلالها منظمة التحرير ثم سلطة أوسلو لتحصيل اعتراف العالم الغربي بها. في العام 1989، كانت منظمة التحرير قد توجهت للصليب الأحمر والخارجية السويسريّة للانضمام إلى موانيق جنيف (كان المؤتمر الوطني الأفريقي قد سبقها بتسع سنوات) تحصيلاً للشرعية الدولية، ورفضت، ومع هذا فقد خضعت المنظمة لعمليات دولية كثيرة، من ضمنها التنازل عن دورها المباشر في تطهير الضفة وغزّة من العملاء، كما تنازلت إجمالاً (والانتفاضة الثانية هي الاستثناء) عن المقاومة كأداة لتحقيق العدالة.

بالنسبة لشرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، قبل القانون الدولي وقبل جنيف وروما، كل موقف وحديث عن العدالة ينطلق من ظاهر البنود القانونية الجافة، لا من مبدأ أن مقاومة الاحتلال والدفاع عن الحياة والحرية والكرامة هي جوهر حسن العدالة والإنسانية، إنما هو موقف يُراد به تكجيل المقاومة لا تحقيق العدل. وهو موقف يظهر متوجهاً مقبّتا في ظل جهاز إسرائيلي وحشيّ مهول مبني بشكل مطلق على الاعتقالات الإدارية، والملفات السرية، والتعذيب، وقطع التواصل عن العالم الخارجي، وعرقلة كل الإجراءات القضائية بحق عشرات الآلاف، ومنهم آلاف الأطفال.

أما نقاش سيادة المقاومة، وصحة عمل القضاء الثوري، وإمكانية انزلاق الإعدامات في سنوات قادمة إلى أجدات حزبية واجتماعية، خاصة على غرار ما نفذته الفصائل الإسلاميّة (بالأساس، وليس فقط) في عقود ماضية، خاصة أن الإعدام يتم بمرجعية دينيّة قبل كل شيء.. فهو سؤال آخر. وهو سؤال يحتاج شجاعة لبسأل في زمن الحرب الذي نسكت فيه عن أمور كثيرة. ومع هذا، يجب أن نيسأل.

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا



(نص نائل الطوخي ورسم مخلوف)



(نص نائل الطوخي ورسم مخلوف)



(نص نائل الطوخي ورسم مخلوف)

195 منشأة صناعية دمرت بالكامل في غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي، والأرقام مرشحة للزيادة بحسب الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية، الذي أشار إلى أنه تم تسريح نحو ثلاثين ألف عامل من وظائفهم بسبب تدمير هذه المنشآت، مما يرفع نسبة البطالة لأكثر من 55 في المئة في القطاع.

حروب السيد والشيخ في اليمن

اتسم التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني التقليدي بالتراتبية الشديدة، واحتل السادة الهاشميون والفضة وشيوخ القبائل المواقع العليا في سلم الكائنات الاجتماعية، فكانت مخاطبتهم من قبل العامة وتدوين أسمائهم في الوثائق الرسمية تُسبِق دائماً بالكنية الدالة على مكانتهم الاجتماعية تماماً مثلما كان يتم التعامل مع الباشوات في مصر قبل 1952.

بعد ثورة 1962، لم يستطع ضباط الثورة بقيادة رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال، تجسيد كثير من أهدافها في الواقع، وبخاصة الهدفين - المتلازمين - المتعلقين ببناء جيش وطني قوي و«أداة الفوارق بين الطبقات»، فالجيش الجمهوري كان منشغلاً بمعارك الدفاع عن الثورة والجمهورية، ولم يساهم شيوخ القبائل الذين دعموا الثورة في تقويته، بل راح كثير منهم يشن دعايات معادية لضباط الجيش ورئيس الجمهورية، ويؤسسون ميليشيات قبلية يسميها «الجيش الشعبي»، واستطاعوا تحقيق ثورات من خلال هذه التجارة الرائجة آنذاك، ومعظمهم لم يكونوا في الحقيقة يرغبون بأن يتمخض عن الثورة تحوّل اجتماعي وسياسي راديكالي، بقدر ما كانوا يسعون لإجراء تعديل محدود على النظام السياسي، تغيير في شكله وفي ميزان القوى السياسية والاقتصادية، ما يضمن لهم إقصاء السادة الهاشميين من المواقع التي كانوا يحتلونها في النظام الإيماني والحلول فيها بدلاً عنهم. وقد تحقق لهم ذلك في ظل حكم القاضي عبد الرحمن الإبراني (1967 - 1974)، الذي وصفه الكاتب البريطاني روبرت ستوكي ب«إمام جمهوري».

وخلافًا للشمال الذي بنى دولة تقليدية محافظة بعد ثورة 1962، تبنت السلطات الثورية في الجنوب بعد الاستقلال توجهات راديكالية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، من شأنها تحديث البنى والعلاقات الاجتماعية، وأعدت تقسيماً إدارياً جديداً يعتمد معايير تنموية عوضاً عن التقسيم الإداري القديم الذي كان متطابقاً مع الانقسامات القبلية، واستبدلت أسماء المحافظات بالأرقام (المحافظة الأولى والثانية... حتى الخامسة)، وحُوّلت وظائف الدولة والتخب التقليدية (السادة والشايخ والقضاة) في الأرياف للجان الدفاع الشعبي. وعلى المستوى الرمزي، ومنذ تأسيس

الحزب الاشتراكي العام 1976، حلت كنية «الرفيق» في لغة الخطاب اليومي بين المواطنين، لإسما المنتم للحزب. أما في الوثائق الرسمية فلم تعد تستخدم الكنية التقليدية عموماً، وإن بقيت الألقاب العائلية، كالبيض والعلاس والسقاف... وابتداءً من العام 1974، اتخذ الرئيس إبراهيم الحمدي خطوات مشابهة في الشمال، رغم اختلاف وسائلها ومصطلحاتها. فتنبت استراتيجياً لبناء دولة وطنية مؤسسية، وقلص امتيازات النخب التقليدية وفي مقدمها شيوخ القبائل.

واتخذ إجراءات إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية لتفعيل المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص، وأصدر تعميماً رئاسياً بإلغاء الكنى التي تدل على المكانة الاجتماعية للمواطنين في الوثائق الرسمية، واستخدام كلمة «الأخ» بدلاً عنها.

انقلاب ديموقراطي رجعي

في 17 تموز/ يوليو 1978، اختار مجلس الشعب التأسيسي علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية في صنعاء، خلفاً للرئيس الغنمي الذي اغتيل بعد ثمانية أشهر من توليه السلطة، وخلال فترة حكمه، ظل صالح يفاخر بأنه الوحيد من بين الرؤساء الشماليين الذي وصل بأسلوب ديموقراطي. ولو سلمنا جدلاً بوصف وصوله للسلطة بالديموقراطية، فإن الوصف الملائم لفترة حكمه التي امتدت أكثر من 33 عاماً، هو أنها انقلاب ديموقراطي رجعي، فقد قضى على كل منجزات الرئيس الحمدي في مجال بناء الدولة، فأعاد سلطة شيوخ القبائل وعظم تأثيرهم على الدولة وعلى مؤسسات صناعة السياسات العامة، وعلى الرغم من التزام معظم مؤسسات الدولة باستخدام كلمة الأخ في الوثائق الرسمية، إلا أن كثيراً منها كانت تستغني شيوخ القبائل، فتسحق أسماءهم في وثائقها بكلمة شيخ، بما فيها وثائق اللجنة العليا للانتخابات، التي يفترض فيها الحياد التام وتكافؤ الفرص. والأهم من ذلك اعتماده سياسات عامة متحيزة لصالح شيوخ القبائل الذين استند عليهم في توطيد حكمه واستمراره، ومنهم امتيازات مالية واقتصادية وسياسية كثيرة، وتصرف كثير من هؤلاء كما لو أن هدف الثورة ليس إسقاط النظام الإيماني بل تحطيم قاعدته الاجتماعية المتخلطة برئيس من فئة السادة الهاشميين، وقاعدته الإيديولوجية المتمثلة بالذهب الزيدي، فسهلوا للجماعات السلفية والهابية النشاط في المناطق الريفية، بما في ذلك تأسيس مركز «دار الحديث» في قرية دماج على بعد كيلومترات قليلة من مدينة صنعاء التي توصف تاريخياً بأنها كرسي الزيدية، وخاض الجيش خلال فترة حكمه ستة حروب ضد جماعة الحوثي في صنعاء نيابة عن النخب التقليدية.

حرب الشيخ والسيد في عمران

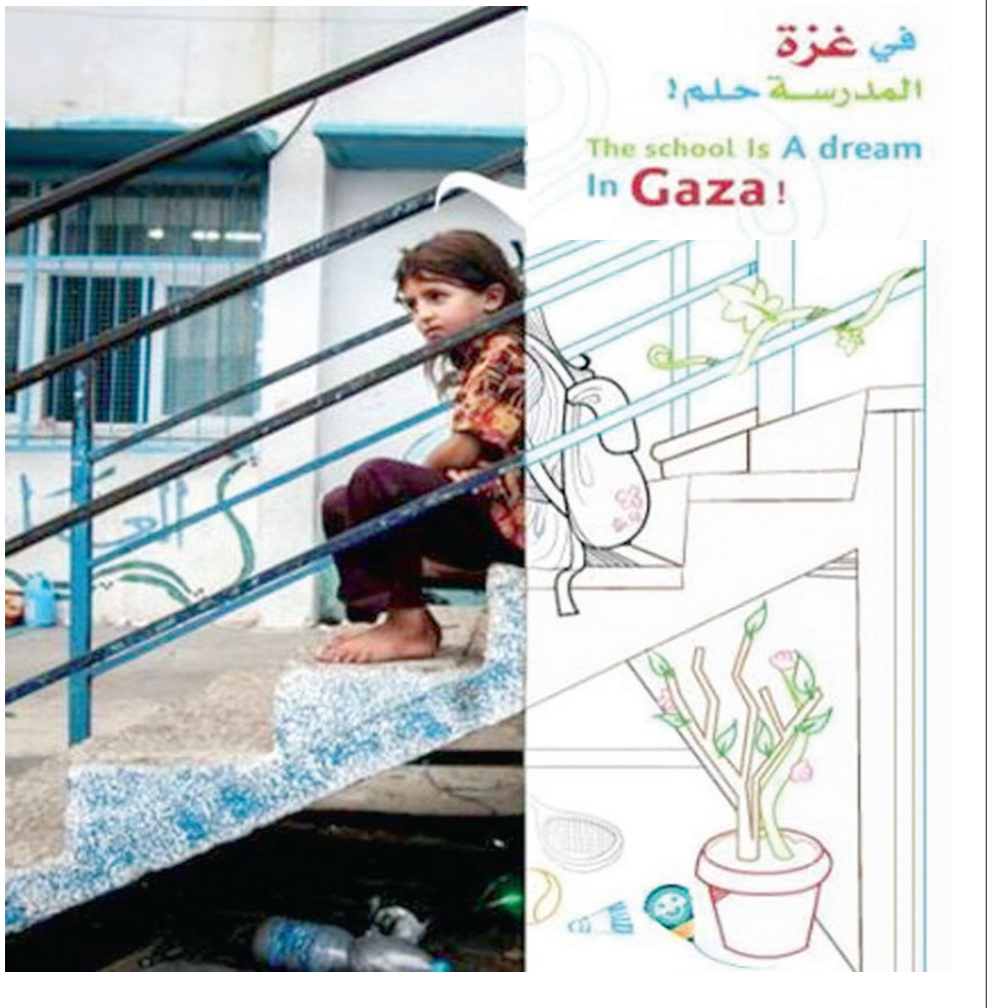
مع اندلاع ثورة شباط/ فبراير 2011، كان الحوثيون قد أكملوا سيطرتهم على محافظة صنعاء، وتحولت ساحات المواجهات بينهم وبين خصومهم إلى محافظة عمران بشكل أساس، ومحافظات حجة والجوف وذمار. ومنذ بداية حروب محافظة عمران، كان الحوثيون ينفون مشاركتهم في الحرب كطرف رئيس، ويقولون بأنهم مجرد داعمين لرجال قبائل عمران الأحرار. أما الأطراف المعارضة لميليشيات الحوثي المسلحة، فرغم تعدد هوياتهم (عسكريين، سلفيين، نشطاء حزبيين أو أنصار للتجمع اليمني للإصلاح)، فالغالبية العظمى منهم كانوا من رجال القبائل الشمالية عموماً وقبيلة حاشد بشكل خاص. وبالتالي فالحرب كانت بين أبناء قبائل حاشد، يقتل بعضهم بعضاً، والمستفيد هو الشيخ أو السيد. وهي حرب على مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية وليست حرباً مذهبية (حتى اليوم على الأقل)، فعلى الرغم من أن الشيخ حسين بن عبد الله الأحمر قادها في بدايتها تحت عنوان مذهبي، فظهر على التلفزيون يقول إن قبيلة حاشد السننية تخوض حرباً ضد الرافض الشيعة والجوس، إلا أن اليمنيين جميعاً يعرفون بأن قبيلة حاشد ليست قبيلة سنية، بل هي قبيلة زيدية، وكانت توصف خلال فترة حكم الإمام يحيى وابنه الإمام أحمد بأنها أحد جناحي الإمامة.

عادل مجاهد الشرجي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

حلم ..

cortoba art / فلسطين



arabi@assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»:

- السعودية: حربٌ في المرأة - أحمد دحمان
- اليمن: قرار فتح الدعم يوسع حرائق الغاية بدلاً من إطفائها - محمد العبسي
- موريتانيا: هل تنقذ حكومة من الأكاديميين والنساء الموقف؟ - المختار ولد محمد
على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
على «تويتر»: السفير العربي - @Arabi Assafir

.. بألف كلمة

حكايا من فلسطين



أم سمير من برقين، قرية بجانب جنين يقال أن السيد المسيح شفا فيها البرص. الحاجة ام سمير تدعو لصيها كل الوقت مع القهوة. الصورة من مشروع «عن المسيحيين الذين بقوا في برقين».

والصبية مريم من القدس



تصوير محمد بدارنة - فلسطين (خاص «السفير العربي»)

على هامش زيارتنا لعلاء

3- عدم اطمئنانه للدائرة التي تنظر أمامها القضية. اطمئنان المتهمين والدفاع للمنصة ضروري لضمان عدالة المحاكمة لأن القضاة لهم سلطات تقديرية مثل إعادة توصيف التهمة (القيد والوصف)، وتحديد العقوبة ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى، وتقدير الأدلة وشهادات الشهود وأي منهم تستند إليه أو تتجاهله.
4- حرمانه من نظر طلب رد رئيس المحكمة. فالحكمة قررت سقوط الحق في الرد - استناداً إلى فض الإحراز في الجلسة الأولى واعتبرته جزءاً من الدفاع على الرغم من أنه تم ضد رغبة فريق الدفاع وقرار منفرد من المحكمة - ولم تفصل في أسباب الرد نفسها وهي أساساً وجود خصومة سابقة بين علاء ودفاعه وبين رئيس المحكمة، التي سبق وقدم بلاغ مرتبط بوقائع تزوير انتخابات برلمان 2010 وأرفق معه قائمة سوداء أعلنتها نقابة المحامين بأسماء بعض القضاة من ضمنهم رئيس الدائرة. في وجود خصومة زي دي، تفقد المحكمة أهم ضمانات العدالة وهي «الحياد».

وغير كده علاء كان كويس فيما عدا قلقه على والده، ومصمم على استمراره في الإضراب حتى الإفراج عنه.

من صفحة مثال بعي الدين حسن على فايسبوك

علاء بدأ إضرابه عن الطعام من الاثنين 18 آب/أغسطس آخر النهار، قرار الإضراب حسمه بعد زيارته لوالده في المستشفى وقد صدمه تدهور حالته.

علاء دخل علينا الزيارة حالك شعوره ودقته تماماً، ودي حاجة هو عملها طواعية مش تكدير من السجن، علامة على بدئه الإضراب لأنه مش يحللق ثاني طول ما هو مضرب، وكان لإجبار إدارة السجن على عمل محضر تثبيت فيه إضرابه عن الطعام.

أثبت في المحضر 4 أسباب لإضرابه عن الطعام حتى الإفراج عنه:

1- حالة العيلة والظروف اللي بيمرها بيها ما بين حبسه وحبس اخته الصغيرة وتدهور حالة والده الصحية بعد عملية قلب مفتوح وغيباه عن الوعي من عدة أيام.
2- انقضاء أسباب حبسه احتياطياً ويطالن الإجراءات. خاصة بعد تحاليل القاضي وقت انعقاد جلسات محاكمته اللي حضرهم كلهم، ومنعته من حضور جلسة يوم 11 حزيران/ يونيو 2014 رغم تواجدته أمام مكان انعقاد الجلسة، والحكم عليه وعلى زملائه غيابياً بـ 15 سنة سجن والقبض عليه من أمام المحكمة، هو ومحمد عبد الرحمن (نوبي) ووائل متولي بصفتهم هاربين ونقلهم إلى سجن طرة، بحيث تعاد إجراءات المحاكمة وهم محبوسون في السجن.

الضهر إلى الليل في زنزانه عارية جرداء تماماً، بلاط ساقع جدا، وبلا لقمه عيش، ثم فجأة الباب يبتفتح وأنا أول ما جه في بالي إنهم هيدخلو يضربونا ثاني أو يرمو علينا مية، فرمولنا بطاطين، خشنه وربحتها وحشة لكحها كانت في اللحظة دي أعظم بكثير من توقعاتي السوداوية، لذلك فرحت جداً.. فرحت بصدق.

الزنزانيين تُدمر الطموح والأمل، تهبط السقف من السماء حتى يسحقك في الأرض.
«هاتو إحنا» من الزنانيين ...
الحرية أحمد سلطان، وعلاء عبد الفتاح، وسناء سيف، ويارا سلام، وإبراهيم المياحي، وعبد الرحمن موكا، وماهيون المصري، وعمر حادق، وإسلام توفيق، وأحمد علي أحمد، ومحمد صادق، وضياء أحمد، وتسنيم محمد... الحرية للمعروفين والمجهولين، للمعتقل الذي تحبه، والمعتقل الذي تكرهه، والمعتقل الذي لا تعرفه...

من صفحة محمد أبو الفيط على فايسبوك

مدونات

هتاف «هاتو اخواتنا من الزنارين»

كمّ القهر والعجز في كلمة «هاتو» الوجهة نحو المطلق، نحو أي جهة أو شخص في الدنيا كلها.
باتخيل طفل يتيم وحيد يقول في المطلق كده «عايز أكل»، طفل حديث الإصابة بكسر رجله ويقول بلا فهم «عايز اشفي»، طفل حديث الإصابة في عينه ويقول «عايز أشوف»... لا إجابة ولا استجابة، ويصيص ضوء آخر الظلام ربما هو مجرد سراب، ربما يظهر من طعام الطفل اليتيم، أو تشفى قديمه أو عينه، وربما لا يحدث أبداً...
ثم هم «أخواتنا»، مش أخواتنا ولا رفاقنا، أخواتنا، ولو أردنا الدقة أكثر لقلنا إنهم «إحنا». دائماً الشعور الموقع بلوم النفس إننا لسنا معهم، ثم المزيد من لوم النفس حين تفكر «الحمد لله إني مرحتش المسيرة دي ومتقبضش عليا»، ثم متابعة أخبارهم تفصيلياً في محاولة للتماهي معهم.
ثم «الزنارين»، كلمة غريبة على اللسان وموحشة على النفس، الظلام والضيق والغموض لمن لم يجرب..
وأفكر هنا تحديداً موقف لما اتسمكت بيوم 26 يناير وفضلنا من